من السّياسة
إلى الإعمار الاقتصاديّ

تقرير حول **مشاركة النّساء في مستقبل سوريا**

KVINNA KVINNA

دولتي
مساحة لتنمو دولتنا
www.dawlaty.org

Funded by
the European Union

مقدّمة:

على مدار أربع جلسات حواريّة نُظّمت في حزيران (يونيو) 2025، وفي إطار مشروع ممول من الاتّحاد الأوروبيّ وتنفّذه منظّمة "كفينا تل كفينا" وجمعيّة "دولتي"، ناقشت خبيرات وناشطات سوريّات من مجالاتٍ متعدّدة واقع مشاركة النّساء في مستقبل سوريا السّياسيّ والاقتصاديّ.

تناولت الجلسة الأولى **"دور النّقابات والأحزاب السّياسيّة في مستقبل سوريا - تعزيز المشاركة وضمان الشّموليّة"** وذلك في تاريخ 4 حزيران 2025. أمّا الجلسة الثّانية، فقد بحثت في موضوع **"تعزيز المشاركة السّياسيّة للنّساء في سوريا - قراءات من بحوثٍ حديثة"** في تاريخ 13 حزيران 2025. بعدها، كانت الجلسة الثّالثة الّتي قُدّمت فيها **"دروس من عقد من مبادرات التّمكين الاقتصاديّ للنّساء - النّجاحات والتّحدّيات"** في تاريخ 17 حزيران 2025. والجلسة الأخيرة عرضت مسألة **"مشاركة النّساء في إعادة الإعمار - ريادة الأعمال والنّماذج الدّائريّة"**، وذلك في تاريخ 18 حزيران 2025.

هدفت هذه الجلسات إلى تقديم قراءةٍ نقديّةٍ معمّقةٍ للممارسات الحاليّة، التّحدّيات، الفرص، والطّرق المقترحة لضمان شمول النّساء في مراحل الانتقال، التّعافي، والإعمار.

أدارت الجلسات مريم أبو سمرة، وشملت الجلسات قضايا النّقابات، الأحزاب، المجالس المحلّيّة، المشاركة السّياسيّة غير الرّسميّة، التّمكين الاقتصاديّ، الإعمار الحضريّ، الاقتصاد الدّائريّ، والتّخطيط الماليّ القائم على العدالة الجندريّة.

ضمّت الحـــوارات سياسيّاتٍ وناشـــطاتٍ وخبيرات، مثل: ملك توما، د. رولا بغدادي، عائشة إبراهيم، غنوة الشّومريّ، أليس مفرّج، حسناء بركات، ثريّا حجازيّ، غادة رفاعيّ، وناتالي خوري. ويهدف هذا التّقرير إلى دمج نتائج الجلسات الأربع في وثيقةٍ واحدة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار كافّة التّفاصيل والاقتباسات والاستراتيجيّات المطروحة.

(للمزيد من المعلومات عن المتحدّثات، يُرجى الاطّلاع على نهاية الوثيقة.)

المشاركة السّياسيّة للنّساء في سوريا: **نحو تمثيل فعليّ لا رمزيّ**

في ظلّ التّغيّرات العميقة الّتي تشهدها سوريا، يبقى سؤال المشاركة السّياسيّة للنّساء محورًا أساسيًّا في نقاشات الفاعلات النّسويّات، خصوصًا في سياق تفكيك البُنى الإقصائيّة المتجذّرة، وإعادة بناء نظام سياسيّ أكثر عدالةً وشموليّة.

في هذا السّياق، تمّ التّشديد على أنّ النّقاش لا يتمحور حول الانتماءات الحزبيّة أو الاصطفافات السّياسيّة، بل حول ضرورة توسيع دائرة المشاركة، وخاصّةً للنّساء، في مواقع القرار، من منطلق احترام التّنوّع وتقدير الحوار والتّجارب المشتركة. كما شدّدت بعض المشاركات على أهمّيّة تجاوز الخطاب الهويّاتيّ المغلق، والبحث عن قواسم نسويّة مشتركة تتجاوز الانقسامات السّياسيّة والمناطقيّة.

الإرث القمعيّ وآليّات الإقصاء

قدّمت الصّحافيّة والنّاشطة ملك توما قراءةً نسويّةً ناقدةً للمشهد السّياسيّ في سوريا، حيث اعتبرت أنّ انهيار النّظام التّقليديّ لم يؤدِّ إلى تفكيك ثقافة الإقصاء، بل كشفت عن مدى تجذّر **"الإرث القمعيّ"** الّذي يتجلّى في الذّكوريّة المؤسّسيّة، التّمثيل الرّمزيّ، والتّقاليد المحافظة الّتي تعيق اندماج النّساء في الحياة العامّة. وأشارت إلى أنّ الإقصاء لا يتمّ دائمًا عبر آليّات مباشرة، بل يتسرّب إلى التّفاصيل اليوميّة، كهيمنة الرّجال على الاجتماعات السّياسيّة، واستبعاد النّساء من الشّبكات المغلقة، ما يؤدّي إلى انسحابهنّ الطّوعيّ وتعزيز النّظام الذّكوريّ.

في هذا السّياق، نوّهت إحدى المشاركات إلى أنّ هذه الأشكال **"النّاعمة"** من الإقصاء أخطر من الإقصاء الصّريح، لأنّها تمارَس تحت ستار العادات أو **"اللّباقة الاجتماعيّة"**، فتجعل النّساء أنفسهنّ يشكّكن في أحقّيّتهنّ بالوجود والمطالبة.

بالنّسبة إلى ملك، لا يمكن تحقيق مشاركة حقيقيّة للنّساء دون أن يكنّ شريكات في تأسيس النّقابات والأحزاب منذ البداية، مع اعتماد أنظمة داخليّة شاملة وكوتا واضحة، إضافةً إلى بناء تحالفات نسويّة تتجاوز الانقسامات السّياسيّة والأجيال. وترى أنّ النّقد وحده لا يكفي، بل يجب تقديم بدائل واقعيّة تقود إلى إصلاح فعليّ في هيكل السّلطة، لتصبح المشاركة النّسائيّة ركنًا من أركان الشّرعيّة السّياسيّة، لا مجرّد زينة رمزيّة. وقد دعمت إحدى المتداخلات هذا الطّرح بالتّأكيد على أنّ **"التّجميل المؤسّسيّ"** ليس فقط عديم الجدوى، بل يضرّ بالقضيّة النّسويّة لأنّه يخلق وهمًا بالتّمثيل دون سلطة حقيقيّة.

غياب التّأثير الحقيقيّ رغم التّمثيل الشّكليّ

من جهتها، سلّطت د. رولا بغداديّ الضّوء على محدوديّة مشاركة النّساء في مواقع التّأثير، معتبرةً أنّ التّغيّرات الشّكليّة في النّظام السّياسيّ لم تمسّ جوهره المركزيّ والذّكوريّ. فالنّقابات والأحزاب، كما تقول، ليست كيانات مستقلّة، بل غالبًا ما تخضع لأجهزة المخابرات وتُستخدم كأدوات للرّقابة لا للتّمثيل.

رغم التّواجد النّسائيّ في بعض اللّجان

الاستشاريّة، إلّا أنّ التّأثير شبه معدوم، وغالبًا ما يكون تمثيل النّساء جزءًا من حملات دعائيّة مدفوعة بالدّول المانحة لا عن قناعة بضرورة التّمكين.

واستشهدت بتجربة رواندا كنموذج ملهم، حيث أتاح التّنظيم النّسويّ المتماسك عقب الإبادة الجماعيّة للنّساء الوصول إلى نصف مقاعد البرلمان، ما يعكس أهمّيّة الإرادة السّياسيّة والتّخطيط الشّامل.

وقد عقّبت إحدى المشاركات من الرّقّة على ما طرحته رولا، مشيرةً إلى أنّ التّمثيل النّسائيّ في مناطقها، حتّى وإن وُجد، فهو غالبًا ما يكون خاضعًا لرقابة المجتمع المحلّيّ، وعرضةً للمساءلة من العشيرة أو الجهة المسيطرة، ما يفقده الاستقلاليّة. وأخرى من دير الزّور تحدّثت عن تجربة شخصيّة اضطرّت فيها لرفض منصب محلّيّ بسبب المضايقات الأمنيّة، مؤكّدةً أنّ **"المخاوف ليست نظريّة، بل تمسّ حياتنا اليوميّة".**

تدعو رولا إلى تحرّك فوريّ، رغم المخاطر الأمنيّة والاجتماعيّة، عبر بناء شبكات ضغط سياسيّة، إنتاج دراسات، وتأسيس بيئة قادرة على حماية النّساء من المضايقات والعنف، سواء في الفضاء العامّ أو الافتراضيّ، خصوصًا في المناطق المهمّشة. وأكّدت بعض المشاركات على أهمّيّة تأسيس مرصد نسويّ لرصد الانتهاكات الّتي تتعرّض لها النّساء النّاشطات، كخطوة نحو الحماية والمساءلة.

تقـــاطع الخـــبرات البـــحثيّة والميـــدانيّة

في الجلسة الثّانية، استعرضت عائشة إبراهيم نتائج دراسة وطنيّة أجرتها "دولتي" عام 2024 في خمس مناطق سوريّة (إدلب، السّويداء، دمشق، الرّقّة وحلب)، كشفت عن فجوة صارخة في تمثيل النّساء في المجالس المحلّيّة. فقد بلغت المشاركة 12% في مناطق النّظام السابق، وانعدمت تمامًا في الشّمال الغربيّ، بينما وصلت إلى 50% في مناطق الإدارة الذّاتيّة، رغم أنّها في كثير من الأحيان تبقى رمزيّة. وأشارت إلى أنّ القوانين القائمة، رغم وجودها، لا تُطبّق فعليًّا، كما أنّها **"عمياء جندريًّا"**، ولا تترافق بآليّات مساءلة.

وشاركت ناشطة من إدلب بتجربة لافتة، مفادها أنّ النّساء اللّواتي حاولن التّرشّح للمجالس تلقّين تهديدات مباشرة من عناصر مسلّحة، الأمر الّذي دفع بعضهنّ للانسحاب في اللّحظات الأخيرة.

أوصت عائشة بإصلاح القوانين الانتخابيّة، فرض كوتا ملزمة، وإطلاق حملات توعية تستهدف المجتمع ككلّ، مع إشراك الذّكور كحلفاء لا خصوم. وقد عقّبت إحدى المشاركات من السّويداء بأنّ **"الرّجال ليسوا جميعًا ضدّنا، لكنّ كثيرًا منهم غير مدرّبين على رؤية المرأة كشريكة سياسيّة، وهذا يحتاج إلى جهد مشترك"**

أمّا غنوة الشّوميّ فقد ركّزت على الأدوار السّياسيّة البديلة الّتي تؤدّيها النّساء بعيدًا من مواقع السّلطة الرّسميّة. فالكفاح السّياسيّ، برأيها، يبدأ من البيت، مرورًا بالمجتمع المحلّيّ والمبادرات الأهليّة. ومع أنّ هناك أكثر من 1000 منظّمة مجتمع مدنيّ ناشطة في سوريا، إلّا أنّ 8% فقط منها تركّز على قضايا النّساء، وهو ما يعكس الحاجة إلى استراتيجيّات نسويّة تقاطعيّة تدعم النّساء في الأرياف والمناطق المهمّشة.

وقد تفاعلت ناشطات من القنيطرة والبوكمال مع هذا الطّرح، مؤكّدات أنّ العمل السّياسيّ لا يبدأ من البرلمان، بل من القاعدة: من المطبخ، المدرسة، الشّارع، وكلّ مساحة تنخرط فيها المرأة في مقاومة الصّمت والتّهميش.

المشاركة في صياغة الدّستور

أليس مفرّج، الّتي شاركت سابقًا في مسار المفاوضات الدّستوريّة، قدّمت رؤيةً ناقدةً لمسار التّمثيل النّسائيّ الرّسميّ، حيث لم تتجاوز نسبة النّساء 6% في الجولة الأولى. وانتقدت آليّات التّعيين الّتي تفضّل الولاء والانتماء على الكفاءة، محذّرةً من إعـــادة إنتاج

التّهميش بصيغ جديدة، إذا لم تكن النّساء جزءًا فعليًّا من كتابة الدّستور.

أثار هذا النّقاش تفاعلًا لافتًا من عدّة مشاركات عبّرن عن خشيتهنّ من أن يتحوّل الدّستور المقبل إلى "صفقة ذكوريّة" لا تعكس نضالات النّساء ولا تطلّعاتهنّ، بل تكرّس الإقصاء بشكل أكثر "**ديمقراطيّة**".

ودعت أليس إلى إنشاء مجلس نسائيّ مستقلّ يكون صوتًا مؤثّرًا في أيّ عمليّة سياسيّة مستقبليّة، مع ضرورة الإصلاح الجذريّ لقوانين الجنسيّة والأحزاب والمناهج التّعليميّة.

من التّحليل إلى الفعل

شهدت الجلسات تفاعلًا غنيًّا من المشاركات، تخلّلته تساؤلات حول العلاقة بين النّضال اليوميّ والعمل الرّسميّ، ودور الإعلام والتّعليم في تفكيك الثّقافة الذّكوريّة. كما طُرحت أفكار للاستفادة من تجارب دول الخليج الّتي اعتمدت إصلاحًا تدريجيًّا قائمًا على الاستقرار الاقتصاديّ والسّياسيّ. كما برزت دعوات لتوسيع التّنسيق من القاعدة، وليس فقط من النّخب، ولضمان أن يكون لكلّ منطقة صوتها وتمثيلها الخاصّ في أيّ مسار تفاوضيّ.

أجمعت المتحدّثات في ختام الجلسات على أنّ التّمثيل الرّمزيّ لا يكفي، وأنّ المشاركة السّياسيّة ليست ترفًا، بل ضرورة في فترات التّحوّل. الدّيمقراطيّة لا تُمنح، بل تُبنى، والنّساء يجب أن يكنّ في قلب هذه العمليّة، كصانعات قرار لا كمجرّد أدوات تجميليّة.

التّمكين الاقتصاديّ للنّساء في سوريا:
من الإغاثة إلى بناء اقتصاد نسويّ عادل

شكّلت الجلستان الثّالثة والرّابعة من سلسلة النّدوات مساحةً معمّقةً لمناقشة مستقبل التّمكين الاقتصاديّ للنّساء في سوريا، عبر الانتقال من الدّعم الإغاثيّ الطّارئ إلى بناء نماذج اقتصاديّة عادلة ومستدامة، وربط ذلك بعمليّات إعادة الإعمار من منظور نسويّ يضع العدالة والمشاركة في صلب التّخطيط والسّياسات.

من الإغاثة إلى الاقـتصاد النّســـويّ

قدّمت حسناء بركات، الباحثة ومديرة مشروع "من الإغاثة إلى اقتصاد نسويّ" في "الجمعية النسوية السورية"، نتائج دراسةٍ نوعيّةٍ كشفت بوضوح عن محدوديّة أغلب المشاريع الاقتصاديّة الموجّهة للنّساء. أوضحت أنّ معظم هذه المبادرات قصيرة الأمد، وتفتقر إلى البعد الهيكليّ، حيث تقتصر غالبًا على أنشطة معيشيّة تقدّمها منظّمات دوليّة عبر شركاء محلّيّين.

وأشارت بركات إلى أنّ النّســـــاء يُدفعن نحو قطاعات غير منتجة أو شديدة الهشاشة مثل الحرف الصّغيرة والخياطة، بينما تبقى القطاعات ذات الرّبـــح العالي والنّفوذ الاقتصاديّ حكرًا على الرّجال. وأكّدت أنّ المشكلة لا تكمن في الفقر وحده، بل في غياب التّخطيط السّليم، معبّرةً عن ذلك بقولها: "علّمت أربع نساء من قرية فيها عشرة آلاف نسمة، من دون أن نسأل: هل لديهنّ سوق؟"

كما شدّدت على ضرورة مساءلة الجهات المانحة حول شروط التّمويل وتوجيهه نحو مشاريع ذات أثر مستدام، ودعم الاقتصادات التّشاركيّة والتّضامنيّة، مع إعطاء الأولويّة للنّساء في المناطق الرّيفيّة والمهمّشة، وبناء قواعد بيانات دقيقة تعكس احتياجات النّساء الحقيقيّة.

ربط التّمكين الاقتصاديّ بالسّياق السّياسيّ

قدّمت ثريّا حجازيّ، المستشارة في التّنمية والباحثة في اقتصاد النّوع الاجتماعيّ، قراءةً تحليليّةً لتجارب التّدخّل الاقتصاديّ في شمال سوريا، مركّزةً على أهمّيّة ربط التّمكين الاقتصاديّ بالسّياق السّياسيّ والاجتماعيّ. أوضحت أنّ كثيرًا من المبادرات تتعامل مع التّمكين وكأنّه أداة تقنيّة محايدة، متجاهلةً أنّ الاقتصاد مرتبط ارتباطًا وثيقًا ببنية السّلطة.

وأشارت حجازيّ إلى أنّ تمكين النّساء يتطلّب مساءلة القوانين والحوكمة والعقود الاجتماعيّة السّائدة، وكسر الصّمت حول الانتهاكات الاقتصاديّة الّتي تتعرّض لها النّساء، مثل حرمانهنّ من الإرث أو الأجر العادل. وأضافت مثالًا صارخًا على ذلك: "استخدم الرّجال زوجاتهم للحصول على المساعدات. حصلت المرأة على التّدريب، لكنّ الرّجل هو من يقرّر إن كانت ستعمل. هذا ليس ظلمًا فرديًّا، بل أمر منهجيّ."

حول العدالة والرّيادة

خلال النّقاش، طرحت المشاركات تساؤلاتٍ جوهريّةً حول الفرق بين الرّيادة الاقتصاديّة والعدالة الاقتصاديّة، وحول كيفيّة الموازنة بين تمكين النّساء على المستوى الفرديّ وتعزيز تمكين جماعيّ قائم على التّضامن. كما نوقش أثر النّزوح والانهيار الاقتصاديّ على أولويّات النّساء، والحاجة إلى مساءلة الفاعلين الدّوليّين بشأن دورهم في إعادة إنتاج الهشاشة الاقتصاديّة.

التّخطيط الحضريّ الحسّاس للنّوع الاجتماعيّ

قدّمت غادة رفاعيّ، المخطّطة العمرانيّة والمؤسّسة المشاركة لشبكة "مبادرون"، مقاربةً تحليليّةً للتّخطيط الحضريّ انطلاقًا من خبرات النّساء في الميدان. أوضحت أنّ النّساء كنّ في طليعة إعادة الإعمار منذ اللّحظة الأولى، دون انتظار تدخّلاتٍ خارجيّة، حيث بادرن إلى ترميم البيوت، تنظيم المساحات العامّة، وتطوير آليّات دعم ذاتيّ.

شدّدت رفاعيّ على أنّ التّخطيط الحضريّ التّشاركيّ، القائم على إشراك المجتمع المحلّيّ وخاصّةً النّساء، يمكن أن يكون بديلًا عادلًا ومنصفًا عن السّياسات التّكنوقراطيّة الإقصائيّة. وأكّدت أنّ التّخطيط ليس محايدًا، بل يحدّد من يملك الحقّ في السّكن والحركة والعمل، قائلةً: "كلّ خطّ نرسمه على الخارطة يخلق شمولًا أو إقصاءً"

ما بعد ريادة الأعمال الفرديّة

أعادت ثريّا حجازيّ التّأكيد على أنّ ريادة الأعمال الفرديّة وحدها غير كافية لتحقيق التّمكين الاقتصاديّ، خاصّةً في ظلّ هياكل عقاريّة وقانونيّة تقيّد استقلاليّة النّساء، حيث يسيطر الرّجال على ملكيّة الأرض، يضعون شروط العقود، ويتحكّمون بقرارات التّوزيع والتّمويل.

دعت حجازيّ إلى بناء نماذج اقتصاديّة جماعيّة تعزّز العدالة والمشاركة، والاعتراف بعمل الرّعاية غير المدفوع كجزء من الاقتصاد الرّسميّ، ودمجه في السّياسات والخطط الوطنيّة. كما شدّدت على ضرورة إصلاح قوانين الإرث لضمان العدالة، وسنّ حماية قانونيّة شاملة للعاملات في القطاع غير النّظاميّ، واستثمار الدّولة في خدمات الرّعاية كجزء من البنية التّحتيّة الاقتصاديّة.

الاقتصاد الدّائريّ كنموذج بديل

قدّمت ناتالي خوري، المستشارة الاقتصاديّة المتخصّصة في الاقتصاد الدّائريّ، شرحًا تفصيليًّا لهذا النّموذج، موضّحةً أنّ النّساء لطالما مارسن ممارسات الاستدامة مثل التّدوير، التّصنيع من النّفايات والإنتاج المحلّيّ، لكنّ هذه الممارسات غالبًا ما تهمَّش في السّياسات الاقتصاديّة الرّسميّة.

شدّدت خوري على أنّ الاقتصاد الدّائريّ لا يقتصر على حماية البيئة، بل يفتح المجال لبناء نماذج اقتصاديّة محلّيّة تقلّل الهدر وتعزّز الإنتاج المجتمعيّ. وطالبت بتوفير دعم ماليّ وبنيويّ لهذا التّوجّه عبر إنشاء حاضنات أعمال متخصّصة، إطلاق برامج تمويل خضراء موجّهة للنّساء، وتقديم حوافز للابتكار المحلّيّ والممارسات المستدامة. وأكّـــدت أنّ غياب المنصّات المشتركة -سواء كانت رقميّة أو ماليّة أو سياسيّة- يجعل الابتكارات النّسائيّة مجرّد قصص معزولة بدل أن تتحوّل إلى قوّة اقتصاديّة مؤثّرة.

إعادة الإعمار كفرصة للعدالة الاقتصاديّة

شهدت الجلسة حوارًا معمّقًا حول تقاطع الإعمار مع العدالة الجندريّة، وطرحت المشاركات أسئلةً حول من يملك الحقّ في اتّخاذ القرار العمرانيّ، وكيف يمكن ضمان أن تكون المدن المستقبليّة حاضنةً لاحتياجات النّساء.

وأجمع الحضور على أنّ إعادة الإعمار ليست مجرّد عمليّة ماديّة، بل فرصة لإعادة صياغة الهياكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بحيث توضع النّساء في قلب التّخطيط والرّيادة والاستدامة. كما تمّ التّأكيد على أنّ التّمكين الاقتصاديّ الحقيقيّ يجب أن يُعاد تعريفه كمشروع تحرّر شامل، لا كمجموعة أدوات تقنيّة أو مشاريع مؤقّتة.

خاتمة:

تكشف النّقاشات الّتي جرت في النّدوات الأربع أنّ مستقبل النّساء في سوريا لا يمكن أن يُختزل في مسار سياسيّ أو اقتصاديّ منفصل، بل يتشكّل من تداخل عميق بين هذين المسارين. فالمشاركة السّياسيّة ليست مجرّد تمثيل في المؤسّسات أو صياغة الدّساتير، بل هي أيضًا قدرة النّساء على التّأثير في السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تمسّ حياتهنّ اليوميّة. وبالمقابل، فإنّ التّمكين الاقتصاديّ لا يقتصر على توفير فرص العمل أو دعم المشاريع الصّغيرة، بل يتطلّب بيئةً سياسيّةً وتشريعيّةً تضمن العدالة، تحمي الحقوق، وتفتح المجال للمساءلة والمشاركة الحقيقيّة.

لقد أبرزت المداخلات والخبرات الميدانيّة أنّ أيّ إصلاح مستدام يجب أن يتجاوز الاستجابات الطّارئة، ويتّجه نحو بناء بنى وهيكليّات شاملة تعالج جذور التّهميش وعدم المساواة. فالنّساء السّوريّات، سواء في الحقل السّياسيّ أو في الاقتصاد، يواجهن منظومات من القيود البنيويّة - من القوانين والإجراءات إلى الثّقافة السّائدة - ما يجعل تحرّرهنّ مرتبطًا بتحوّل مجتمعيّ شامل.

إنّ الرّبط بين العمل السّياسيّ والعمل الاقتصاديّ، من منظور نسويّ تحرّريّ، هو ما يمنح النّساء القدرة على صياغة مستقبلهنّ على نحو مستقلّ ومتساوٍ، ويجعل من إعادة الإعمار فرصةً تاريخيّةً لإعادة بناء سوريا على أسس العدالة والمشاركة والمساواة بين جميع مواطنيها ومواطناتها.

توصيات من أجل تمكين سياسيّ ومشاركة فعّالة للنّساء:

- إصلاح دستوريّ شامل يشمل قوانين الجنسيّة، الأحزاب والمناهج؛
- إصلاح القوانين الانتخابيّة بما يضمن تكافؤ الفرص وفرض نظام الكوتا لضمان الحدّ الأدنى من التّمثيل؛
- إشراك النّساء في صياغة قوانين الأحزاب والنّقابات منذ البداية ووضع كوتا جندريّة ملزمة داخل الأحزاب لضمان تمثيل فعليّ؛
- تأسيس شبكات نسويّة تتجاوز الانقسامات السّياسيّة والجغرافيّة؛
- تبنّي خطاب استراتيجيّ يعزّز الثّقة بقدرات النّساء في القيادة؛
- دعم التّدريب والتّأهيل السّياسيّ للنّساء في الأرياف والمناطق المهمّشة خارج المراكز المدينيّة الكبرى؛
- بناء شراكات مع منظّمات دوليّة للدّفع نحو إصلاحات بنيويّة تضمن التّمثيل الجندريّ؛
- إطلاق حملات توعية مجتمعيّة حول أهمّيّة المشاركة النّسائيّة؛
- العمل على إشراك الذّكور كحلفاء في عمليّة التّغيير؛
- استراتيجيّات نسويّة تقاطعيّة تعترف بتنوّع تجارب النّساء؛
- إنشاء مجلس نسائيّ مستقلّ ليكون صوتًا فاعلًا للنّساء في العمليّة السّياسيّة.

توصيات من أجل تمكين اقتصاديّ ومشاركة فعّالة للنّساء:

- مساءلة الجهات المانحة حول شروط التّمويل وتوجيهه نحو مشاريع ذات أثر مستدام؛
- دعم الاقتصاديّات التّشاركيّة والتّضامنيّة؛
- إيلاء الأولويّة للنّساء في المناطق الرّيفيّة والمهمّشة؛
- بناء بيانات تظهر احتياجات النّساء الحقيقيّة؛
- خلق فضاءات نسويّة تقودها النّساء لتصميم السّياسات الاقتصاديّة؛
- العمل على إدماج منظور النّوع الاجتماعيّ في التّخطيط الماليّ المحلّيّ؛
- إعادة تعريف مفهوم العمل نفسه ليشمل الرّعاية والعمل غير المدفوع؛
- الضّغط من أجل قوانين تحمي استقلاليّة النّساء الاقتصاديّة؛
- إصلاح قوانين الإرث بما يضمن العدالة للنّساء؛
- سنّ حماية قانونيّة شاملة للعاملات، لا سيّما في القطاع غير النّظاميّ؛
- استثمار الدّولة في خدمات الرّعاية كجزء من البنية التّحتيّة الاقتصاديّة؛
- إنشاء حاضنات أعمال مختصّة في الاقتصاد الدّائريّ؛
- إطلاق برامج تمويل خضراء موجّهة للنّساء؛
- تقديم حوافز للابتكار المحلّيّ والممارسات المستدامة.

لمحة عن الخبيرات المشاركات

ملك توما: بكالوريوس علوم سياسيّة وعلاقات دوليّة جامعة ماردين ارتكلو. مدرّبة وكاتبة صحفيّة في قضايا بناء السّلام والمشاركة السّياسيّة للنّساء نائبة رئيس الجالية السّوريّة في غازي عنتاب سابقًا. مديرة ومؤسّسة مبادرة "الحقّ في الكتابة" الّتي تركّز على قضايا الكتابة الذّاتيّة والتّأريخ الشّفويّ للنّساء. عضوة في المكتب السّياسيّ للحركة الوطنيّة السّوريّة

د. رولا بغدادي: حائزة على دكتوراه في القانون الدّستوريّ، وباحثة في قضايا العدالة الانتقاليّة. محامية مدافعة عن حقوق الإنسان وعن المعتقلين السّياسيّين في سوريا. المديرة التّنفيذيّة لمنظّمة "دولتي" الّتي تركّز بشكل أساسيّ على قضايا العدالة الانتقاليّة ودعم روابط أهالي ضحايا الاعتقال والإخفاء القسريّ، ودعم المشاركة السّياسيّة للمرأة.

عائشة إبراهيم: ناشطة مدنيّة ومدافعة عن حقوق النّساء منذ عام 2013. تدرس حاليًّا إدارة الأعمال في جامعة عنتاب سنة ثالثة. مديرة برنامج المشاركة السّياسيّة للمرأة والعدالة الانتقاليّة من منظّمة "دولتي" منذ عام 2018. مدرّبة ضمن مواضيع المشاركة السّياسيّة للمرأة، العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، الحشد والمناصرة، والمهارات الحياتيّة منذ عام 2017. شاركت في تأسيس عدّة فرق مدنيّة في ريف حلب الغربيّ مثل جمعيّة حوّاء، والجمع النّسويّ السّوريّ. كما أنّها كانت من المؤسّسات لأوّل فريق نسائيّ في ريف حلب الغربيّ "كرمالك" عام 2013.

غنوة الشّومريّ: باحثة في الشّأن السّوريّ، تدرس الدّكتوراه في العلاقات الدّوليّة في جامعة "كانت" في بريطانيا. عضوة في الحركة السّياسيّة النّسويّة، تعمل كاستشاريّة حملات في مجال المناصرة مع عدد من المنظّمات السّوريّة والدّوليّة.

أليس مفرّج: مدرّسة لغة عربيّة سابقًا. عضوة الهيئة التّفاوضيّة السّوريّة للعمليّة السّياسيّة برعاية الأمم المتّحدة سابقًا. نائبة رئيس وفد الهيئة العليا للتّفاوض سابقًا. عضوة في اللّجنة الدّستوريّة السّوريّة سابقًا. مسؤولة ملفّ المعتقلين والمفقودين في هيئة التّفاوض سابقًا. منسّقة جندرة العمليّة السّياسيّة في هيئة التّفاوض سابقًا. مؤسّسة في الحركة السّياسيّة النّسويّة السّوريّة ومسـؤولة المسار

السّياسيّ النّسويّ. مؤسّسة في شبكة المرأة السّوريّة. مؤسّسة مشاركة في منظّمة دودري، وهي مرخّصة في برلين، وتشغل منصب مديرة البرامج. لها العديد من الأوراق المنشورة وغير المنشورة حول قضايا الانتقال السّياسيّ في سوريا من وجهة نظر نسويّة. معتقلة سياسيّة سابقًا.

حسناء بركات: ناشطة مدنيّة والمديرة التّنفيذيّة للجمعيّة النّسائيّة السّوريّة الفاعلة ضمن مدينة الأتارب ومحافظة إدلب وحلب. درست الاقتصاد وتمتلك دبلوم حوكمة وحلّ نزاعات، وتتحضّر للبدء بمرحلة الدّراسات العليا في كلّيّة الاقتصاد. تمتلك عشر سنوات من الخبرة في إدارة المشاريع مع العديد من المنظّمات المحلّيّة والدّوليّة في شمال غرب سوريا، كما أنّها مدرّبة مختصّة في مجال إدارة المبادرات والمشاريع، وتمتلك 3000 ساعة تدريبيّة ضمنها.

ثريّا حجازي: حائزة على شهادة ماجستير في الاقتصاد النّقديّ، وماجستير في الإدارة الماليّة من الأكاديميّة العربيّة للعلوم الماليّة والمصرفيّة. تعمل كاستشاريّة اقتصاديّة، تكتب في الاقتصاد السّياسيّ والاقتصاد النّسويّ. مديرة منظّمة "ريليزمي" العاملة مع النّساء اللّواتي يتعرّضن للعنف. مدرّبة على برنامج التّمكين الاقتصاديّ - بناء المعرفة الماليّة - والّذي قامت بتصميمه ليتناسب مع النّساء غير المتعلّمات.

غادة رفاعيّ: مهندسة معماريّة ومخطّطة عمرانيّة في مدينة حلب، تعمل على تقاطع التّخطيط العمرانيّ وبناء السّلام لتعزيز المواطنة الفاعلة والحكم المحلّيّ. شاركت في تأسيس "مبادرون". ركّز عملها على دعم المؤسّسات والمبادرات الّتي تقودها النّساء خلال الحرب، وتستكمل اليوم جهودها من خلال "مبادرون" و"كفاءات لإعادة الإعمار" لتعزيز دور المجتمعات - والنّساء بشكل خاصّ - في عمليّة إعادة الإعمار. حصلت على درجة الماجستير في إعادة الإعمار ما بعد الحروب والكوارث من جامعة أنقره يلديريم بيازيد، وتتابع حاليًّا الدّكتوراه في الدّراسات الحضريّة العالميّة بجامعة روتجرز. وقد سبق أن عملت في مشروع إحياء مدينة حلب القديمة وأدارت مرصد حلب الحضريّ، وأسهمت في مشاريع الحدّ من الفقر الحضريّ وتخطيط المدن الصّديقة للأطفال. نالت عن عملها جوائز دوليّة، منها جائزة ليفيا للسّلام.

ناتالي خوري: مستشارة أعمال متخصّصة في الاقتصاد الدّائريّ والاستدامة، عملت سابقًا كمستشارة لوزير الصّناعة اللّبنانيّ، وتشغل حاليًّا منصب مستشارة لجمعيّة الصّناعيّين في البقاع. ناشطة بيئيّة ملتزمة بتنمية المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعيّة. بعد مسيرة في المبيعات والتّسويق، انتقلت عام 2021 إلى العمل في مجال الاستدامة، حيث تعاونت مع مبادرات وطنيّة لتعزيز الإدارة المستدامةللنّفايات. منذ عام 2022، صمّمت ونفّذت مشاريع لتمكين المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في تبنّي ممارسات ونماذج أعمال مستدامة. هي عضوة في رابطة النّساء في الأعمال اللّبنانيّة، ورئيسة لجنة التّنمية المحلّيّة في اتّحاد بلديّات زحلة، ومتطوّعة مع جمعيّة "مطاعم المحبّة". في عام 2022، أسّست مبادرة "بوكرانغ" لتعزيز الثّقافة في منطقة البقاع. تحمل إجازة في الإدارة، إلى جانب شهادات متخصّصة في الاقتصاد الدّائريّ والتّغليف المستدام، التّنمية الاقتصاديّة المحلّيّة المستدامة، أسس تصميم التّدريب الفعّال، تطوير الأعمال المستدامة، واستشارات الاستدامة والحوكمة البيئيّة والاجتماعيّة والمؤسّسيّة. وهي تتابع حاليًّا دراسة ماجستير إدارة الأعمال في القيادة والاستدامة.

محتوى هذا التقرير هو المسؤولية الكاملة لدولتي وكفينا تل كفينا ولا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

تدوين ملاحظات الجلسات: **زينب قدوح**.
إعداد وصياغة التّقرير استنادًا إلى ملاحظات الجلسات: **ريتا التنوري.**
تصميم الرّسوم التّوضيحيّة والإخراج البصريّ للتّقرير: **آية دبس.**